

المحاضرة الثامنة: الفساد الإداري والمالي (مظاهره، أسبابه وآثاره)

أولاً: مظاهر الفساد المالي والإداري

يمكن إيجاز بعض هذه المظاهر في:

1. **غسيل الأموال**، تعرف بأنها: " العملية التي بمقتضاها يتم نقل أو تحويل الأموال المثبتة في كونها متحصلة من مصدر غير مشروع أو من نشاط إجرامي، أو مزج الأموال المشبوهة بأموال نظيفة. وذلك بهدف التعتيم أو إخفاء حقيقة طبيعة ومصدر الأموال".

2. **الرشوة**، تعرف بأنها: " اتجار الموظف العمومي ومن في حكمه بالوظيفة الموكولة إليه أو بالأحرى استغلال السلطات المخولة له بمقتضى تلك الوظيفة لحسابه الخاص، وذلك حين يطلب لنفسه أو لغيره ويقبل أو يأخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته، أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للامتناع عن ذلك العمل، أو للإخلال بواجبات وظيفته".

3. **اختلاس المال العام**، تعتبر جريمة اختلاس الأموال العامة أو الخاصة من بين جرائم الأموال المضرة بالمصلحة العامة، فهي تمثل اعتداء الموظف على تخصيص المال العام أو الخاص. وذلك، بتحويله عن الغرض المعد له قانوناً، والتصرف فيه على نهج لا ترتضيه المصلحة العامة، وغالباً ما يكون خائناً للأمانة الموضوعة بين يديه.

وضمن الجرائم المرتبطة بالمال العام، توجد جريمة الاستيلاء على المال العام، ويقصد بالاستيلاء، ضم شخص بصورة مباشرة جزء من المال العام إلى ماله الخاص، ويكون الاستيلاء بطرق متعددة، منها: الاختلاس، النصب، الاحتيال. وقد يكون الاستيلاء بطريقة غير مباشرة كأن يسهل لشخص آخر الحصول على المال العام مقابل الحصول على جزء منه.

4. **التزوير**، يعرف التزوير بأنه: " تغيير الحقيقة بقصد الغش وإحدى الطرق التي عينها القانون، تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً". كما يعرف أيضاً بأنه: " تغيير الحقيقة بتحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته، حتى يخيل إلى من سمعه أو رآه أنه بخلاف ما هو به، بقصد الغش، مما يترتب عليه ضرر وظلم".

بالإضافة إلى هذه المظاهر، يمكن ذكر أخرى:

■ الإثراء غير المشروع والاتجار بالنفوذ؛

■ التهرب الضريبي؛

- الوساطة والمحسوبية؛
- التباطؤ في إنجاز المعاملات؛
- عدم احترام وقت العمل؛
- امتناع الموظف عن أداء المعمل المطلوب؛
- إفشاء أسرار الوظيفة؛
- التسبب الوظيفي،... الخ.

ثانيا: أسباب الفساد المالي والإداري

ويمكن حصر هذه بعض أسباب الفساد في:

1. الاجتماعية: وهي الأسباب الناتجة عن السلوكيات والعادات المنتشرة في المجتمع والتي تؤثر على سلوك العاملين وتدفعهم نحو القيام بمختلف صور ومظاهر الفساد، ومن أهمها:

- الالتزام بالأعراف السائدة في المجتمع التي تدفع إلى التحيز للأقارب واستعمال الوساطة من أجل تحقيق منفعة خاصة تتعارض مع القوانين ومع المنفعة العامة.
- التأثير بالانتماءات الجهوية أو العشائرية عند التعامل مع الموظفين، وبالتالي محاولة تحقيق مزايا للعمال من نفس عشيرة المدير على حساب عمال آخرين.
- ضعف الوازع الديني وغياب الضمير لدى الأفراد مما قد يدفعهم إلى الإسراف في الإنفاق وعدم الحفاظ على ممتلكات العمل.
- تدني مستوى التربية في الأسرة والمدرسة باعتبارهما النواة الأولى للتنشئة الصحيحة.
- تدني مستويات التعليم وانتشار الجهل.

2. الاقتصادية: وهي الأسباب المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة مثل تدني مستوى المعيشة وارتفاع تكلفتها، وانخفاض الأجور، كذلك سوء توزيع الثروة والموارد الاقتصادية بين أفراد المجتمع فهذا يدفع العامل أو الموظف نحو الفساد من أجل الحصول على امتيازات مالية يواكب بها تكلفة المعيشة.

3. الإدارية: هي الأسباب التي تكون ناتجة عن بيئة العمل بصفة عامة وعن الإدارة العليا للمنظمة بصفة خاصة، وتتلخص أهمها في:

- غياب أخلاقيات الأعمال وعدم التزام المؤسسة بقواعد السلوك الصحيح.

- كبر حجم المنظمة والذي غالباً ما يؤدي إلى ضعف الإدارة وانتشار البيروقراطية خاصة في الإدارات الحكومية.
- ضعف النظام الرقابي واستغلال العلاقات مع المسؤولين في المناصب العليا، وضعف القيادات الإدارية وعدم نزاهتها، مما يجعل الممارسات الفاسدة روتيناً سارياً يمر دون مساءلة.
- لعمل بالكثير من السرية وعدم الوضوح، خاصة إذا كانت للمنظمة موارد كثيرة وبعيدة عن الرقابة الشعبية والإعلامية.
- عدم وضوح الصلاحيات، وسوء توزيع السلطات والمسؤوليات، وعدم تناسب الهيكل التنظيمي مع طبيعة العمل، وغياب الوصف الوظيفي الواضح.
- عدم وضوح التعليمات وغياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات سلوك الموظفين.

4. السياسية: وتنعكس أساساً في:

- طبيعة النظام السياسي؛
- عدم الاستقرار السياسي؛
- إجراء الحملات الانتخابية بشكل غير نزيه.

ثالثاً: تأثيرات الفساد الإداري والمالي

تتجاوز تأثيرات الفساد الحدود الإقليمية للدول لتصير تأثيرات عابرة للحدود، خاصة ما ارتبط ببعض جرائم الفساد المالي والإداري على غرار: غسيل الأموال، التهرب الضريبي والرشوة لتطرح معضلة محاربتها ومكافحتها بشكل كبير. وكما دأبت العادة، سوف يتم التركيز على التأثيرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية.

أ. اقتصادياً، تتجلى من خلال:

- تخفيض معدلات الاستثمار خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية؛
- تشوه بنية الإنفاق الحكومي؛
- تفاقم عجز الموازنة العامة
- ضعف كفاءة المرافق العامة ونوعيتها

ب. اجتماعياً، يظهر من خلال التأثير على:

- تدهور بنية القطاع الصحي بكل مدخلاتها ومخرجاتها (ضعف التأطير الطبي، الإهمال الطبي،....)؛

■ تراجع جودة التعليم العالي، ومساهمته في تحسين الأداء الاقتصادي للدول؛

■ تزايد مستويات البطالة والفقر...إلخ.

ج. سياسيا، يفرز بيئة سياسية غير مستقرة قائمة على توظيف المصالح والعلاقات، وتعرض المصالح العامة للدولة لمخاطر متعددة نتيجة تغليب المصلحة الخاصة لذوي النفوذ في السلطة ما يعجل بإضعاف المؤسسات العامة، ودورها في